

الحكومة المفتوحة من منظور مقارن: قراءة في التجارب الدولية لدعم التحول في الجزائر

Open government in a comparative perspective: a reading of international experiences to support the transformation in Algeria

د. حليلة بومزبر *

- جامعة أم البواقي-العربي بن مهيدي-

boumezbar.halima@univ-oeb. dz

تاريخ القبول: 2023-11-26

تاريخ الإيداع: 2022/10/25

ملخص:

من الضروري اليوم التوجه إلى إقامة الحكومات المفتوحة، التي لا تقتصر الفائدة منها على تحقيق أهداف التنمية بطريقة أفضل فحسب، بل تتعداها إلى تأسيس مجتمعات تكون أكثر استعداداً للتعامل مع التطورات المستقبلية. غالباً ما يستخدم مصطلح الحكومة المفتوحة لوصف مبادرات وضع المعلومات الحكومية على الإنترنت، رغم أن هذا التصور مقيد للغاية لأن الحكومة المفتوحة لا تتعلق فقط بالانفتاح من الناحية المعلوماتية ولكن أيضاً حول الانفتاح من الناحية التفاعلية. تعتمد هذه الدراسة على التحليل المقارن لثلاث تجارب للحكومة المفتوحة هي: السويد، وسنغافورة وتونس. وبناء على نتائج التحليل نجد أن هناك ممارسات مختلفة في هذه البلدان على الرغم من أن لديها نفس الأهداف. ويرجع هذا إلى الاختلافات في ثقافة الانفتاح ومستواه، ومستوى ثقة الدولة في فتح البيانات. وبناءً على نتائج التحليل أيضاً، نجد أنه يمكن الاستفادة من التجارب السابقة لدعم تحول الجزائر نحو الحكومة المفتوحة، بعد التغلب على جملة الإشكالات والحدود التي تعيق هذا التحول.

الكلمات المفتاحية: الحكومة المفتوحة؛ الشفافية؛ المشاركة؛ المساءلة؛ التجارب المقارنة.

Abstract:

Today, it is necessary to move towards establishing open governments, the benefit of which is not limited to achieving development goals in a better way, but also to establishing societies that are more prepared to deal with future developments. This study is based on a comparative analysis of three open government experiences: Sweden, Singapore and Tunisia. Based on the results of the analysis, we find that there are different practices in these countries, although they have the same goals. This is due to differences in the culture and level of openness, and the country's level of confidence in opening data. Also, based on the results of the analysis, we find that it is possible to benefit from previous experiences to support Algeria's transition towards an open government, after overcoming a number of problems and limits that impede this transformation.

Keywords : open government; Transparency; sharing; accountability; Comparative experiments.

* المؤلف المراسل.



مقدمة:

اكتسبت مفاهيم الحكومة المفتوحة، على مدى العقدين الماضيين، زخماً دولياً واسعاً، وأصبح من المعترف به على نطاق واسع بأن المزيد من الانفتاح الحكومي لا يفيد المواطنين فحسب، بل أن فائدته تمتد أيضاً إلى الحكومة ذاتها؛ لأنه يحقق كفاءة أعلى في اتخاذ القرارات وتقديم الخدمات، كما أنه ضمانة ضد سوء الحكم والفساد. لذلك تعمل الحكومات في جميع أنحاء العالم على تعزيز ممارساتها بشأن الحكومة المفتوحة، حيث طورت العديد من الدول ترتيبات قانونية وأقدمت على تحولات تنظيمية ومؤسسية من أجل تنفيذ بعض ممارسات وسياسات الحكومة المفتوحة. ولعل ما يؤكد الحاجة لتبني خيار الحكومة المفتوحة هو تأسيس مبادرة "شراكة الحكومة المفتوحة" في عام 2011، كشراكة دولية لمساعدة الحكومات على العمل على نحو أفضل، وتجديد ثقة الجمهور في المؤسسات العامة، وذلك بجعل الحكومات أكثر انفتاحاً وتجاوباً، ومن ثم أكثر شفافية وخضوعاً للمساءلة.

لقد أحرزت العديد من الدول -سيما المتقدمة منها- خطوات هامة على صعيد تبني سياسات الانفتاح الحكومي، في المقابل نجد أن الدول النامية والدول العربية عموماً تخطو خطوات متثاقلة في هذا المسار -مع بعض الاستثناءات القليلة- من خلال اعتماد مبادرات تخص البيانات الحكومية المفتوحة، أو من خلال تبني مفاهيم وتطبيقات الحكومة الالكترونية.

وعلى ذلك، تحاول هذه المقالة مقارنة نتائج وسياسات الحكومة المفتوحة بطريقة منهجية، بغرض تقديم خطوة أولى لتطوير إطار مقارن للحكومة المفتوحة. وبالاعتماد على تجربة كل من السويد وسنغافورة وتونس تصف واقع الحكومة المفتوحة في سياقات مختلفة، للتأكيد على أن هذا التوجه نحو الانفتاح لا يقتصر على إقليم بعينه أو ثقافة بذاتها، وأنه حان الوقت للجزائر من أجل اتخاذ الخطوات اللازمة لتطبيق مفاهيم الحكومة المفتوحة وسياساتها، بالرغم مما قد يواجهها من إشكالات وصعوبات تتطلب إرادة حقيقية لتبني هذا التوجه، وما يتفرع عن ذلك من إدخال تعديلات في التشريعات والقوانين، بل وسن قوانين جديدة، إضافة إلى اعتماد الآليات التنظيمية والمؤسسية وما تستدعيه من دعم للبنية التقنية والتكنولوجية وتغيير على مستوى البناء الثقافي.

على ضوء ما سبق، يبحث المقال إشكالية التحول نحو الحكومة المفتوحة في الجزائر على ضوء التجارب المقارنة. وي طرح تساؤل رئيساً مفاده: كيف يمكن الاستفادة من الإطار المقارن لتحقيق التحول نحو الحكومة المفتوحة في الجزائر؟.

وللإجابة عن التساؤل السابق نطرح افتراضاً أساسياً مؤداه أن: تحقيق التحول نحو الحكومة المفتوحة في الجزائر مرتبط بإمكانية تجاوز إشكالات التطبيق، على ضوء الدروس المستفادة من التجارب المقارنة.

ومن أجل معالجة الإشكالية السابقة، كانت المنهجية المقارنة هي الأساس المنهجي للدراسة في عرض التجارب الواقعية للحكومة المفتوحة في حالات السويد وسنغافورة وتونس، من أجل الكشف عن الأسباب المفسرة لاختلاف الممارسات بين هذه الحالات. وكان المنهج التحليلي أداة شرح مفهوم الحكومة المفتوحة وتتبع تطوره، و عرض أهم التصورات النظرية بشأنه. كما فرضت الدراسة الاستعانة بالمنهج الإحصائي، في تحليل البيانات والأرقام التي تضمنها

التجارب محل الدراسة، بغرض استخلاص الاستنتاجات عن أفضل الممارسات، للاستفادة منها في تحقيق التحول نحو الحكومة المفتوحة في الجزائر.

وسيتم تناول الموضوع وفق هيكلية قائمة على ثلاث محاور، عالج المحور الأول الحكومة المفتوحة من حيث المفهوم و التطور. أما المحور الثاني فعرض التجارب المقارنة للحكومة المفتوحة. وجاء المحور الثالث محاولة لمعالجة إشكاليات التحول نحو الحكومة المفتوحة في الجزائر.

1- الحكومة المفتوحة: المفاهيم وسيرورة التطور.

تظهر الأدبيات الاختلافات والتشابهات بين المنظورات الاقتصادية والسياسية والقانونية بشأن الحكومة المفتوحة الأمر الذي يستدعي إتباع نهج متعدد التخصصات لتحليل المفهوم. يعود أول استعمال لمصطلح الحكومة المفتوحة إلى الخمسينيات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، عندما كان النقاش حول زيادة إمكانات الوصول إلى المعلومات جارياً، وقاد إلى إقرار قانون حرية المعلومات في عام 1966. وفي خضم هذا النقاش، نُشر في عام 1957 مقال بعنوان "مبدأ الحكومة المفتوحة، تطبيق الحق الدستوري في أن نعرف"، وكان التركيز آنذاك منصباً حصراً على إتاحة الوصول إلى المعلومات.⁽¹⁾

1.1- تعريف الحكومة المفتوحة.

يستند مفهوم "الحكومة المفتوحة" إلى فكرة بسيطة: لا يكون العمل الحكومي فعالاً إلا إذا كان شفافاً وتشاركياً وخاضعاً للمساءلة. وهذا يعني أنه في جوهر الحكومة المفتوحة تكمن أفكار الشفافية والمشاركة والمساءلة. كتعريف عملي؛ الشفافية تعني أن الجمهور يفهم طريقة عمل حكومته. وتعني المشاركة أن الجمهور يمكنه التأثير على عمل الحكومة من خلال الانخراط في عمليات السياسة العامة ومقدمي الخدمات العامة. بينما تعني المساءلة أن بإمكان الجمهور محاسبة الحكومة على سياستها وأداء تقديم الخدمات.⁽²⁾

والمفهوم عموماً له معنى أوسع، فقد أصبح علامة شاملة لنظام حكم أكثر شفافية واستجابة ويمكن الوصول إليه، حيث تنتقل المعلومات بحرية من وإلى الحكومة من خلال العديد من القنوات.⁽³⁾ كما ويحيل على مجموعة واسعة من الممارسات التي تتوافق مع المبادئ السابقة، بما في ذلك مبادرات البيانات المفتوحة، والقوانين بشأن الولوج إلى المعلومات، والحقوق السياسية، وحماية المبلغين وعمليات التشاور مع المواطنين وإشراكهم، من بين أمور أخرى كثيرة. ويمتد المفهوم أيضاً ليشمل المبادرات التي تستهدف مؤسسات هامة أخرى كالشركات، البرلمان، القضاء... إلخ. وبدلاً من الحديث عن الحكومة المفتوحة غالباً ما يكون من المناسب التحدث عن الحكامة المفتوحة أو الدولة المفتوحة.⁽⁴⁾

¹ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية. في إطار مشروع الإسكوا التطوير المؤسسي لتعزيز تقديم الخدمات الحكومية في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة في غربي آسيا، بيروت، الأمم المتحدة، أبريل 2018، ص 20.

² - Custom report created on 11th November 2014, Open Government Guide , P3.

https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/2019/05/open-gov-guide_summary_all-topics1.pdf

³ - Karin Gavelin, Simon Burall and Richard Wilson, Open Government: beyond static measures, Involve ,A paper produced by Involve for the OECD, July 2009, P12.

⁴ - كونغرس السلطات المحلية والإقليمية التابع لمجلس أوروبا، الشفافية والحكومة المفتوحة. مجلس أوروبا، ديسمبر 2018، ص 12.

وتتوفّر في الأدبيات توصيفات وتعريفات متنوعة للحكومة المفتوحة. تقدّم حكومة أكثر شفافية بشكل مستدام وأكثر مساءلة وأكثر استجابة لمواطنيها، لتحقيق الهدف النهائي في تحسين جودة الحكم، فضلا عن جودة الخدمات التي يتلقاها المواطنون. والتحرك نحو الحكومة المفتوحة يتطلب تحولا في المعايير والثقافة لضمان الحوار الحقيقي والتعاون بين الحكومات والمجتمع المدني⁽¹⁾.

وقد عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الحكومة المفتوحة على أنها "ثقافة الحكم القائم على سياسات وممارسات مبتكرة مستوحاة من مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة التي تعزز الديمقراطية والنمو الشامل"⁽²⁾. وهذا يؤكد كيف أن المبادئ الحكومية المفتوحة تغير العلاقة بين الجمهور العام والمواطنين، مما يجعله أكثر دينامية، ويستفيد من المنفعة المتبادلة ويستند إلى الثقة المتبادلة. وعلاوة على ذلك، فإن المبادرات الحكومية المفتوحة هي أداة لتحقيق أهداف سياسية أوسع نطاقا، بدلا من أن تكون غاية في حد ذاتها.

يعتمد مفهوم الحكومة المفتوحة على الاعتقاد الجوهري بأن للجمهور الحق في الوصول إلى سجلات وإجراءات الحكومة، وتعترف الحكومات في جميع أنحاء العالم بالحكومة المفتوحة كعنصر أساسي للديمقراطية. إذ يوجد هدفان مهمان وبعيدا المدى للحكومة المفتوحة هما: تحسين جودة الحوكمة والخدمات من خلال أن تصبح أكثر شفافية وخضوعا للمساءلة وأكثر استجابة للجمهور، وتمكين الجمهور من اتخاذ قرارات أفضل وأكثر استنارة، مما يؤدي إلى تحسين نوعية حياتهم⁽³⁾.

غالبًا ما يستخدم مصطلح الحكومة المفتوحة لوصف مبادرات وضع الوثائق والمعلومات الحكومية على الإنترنت، حيث تقود التقنيات الجديدة الحكومة المفتوحة ويتم استخدامها لتسهيل الوصول إلى المعلومات. على سبيل المثال: بوابة الاتحاد الأوروبي والبيانات الحكومية المفتوحة في الولايات المتحدة. لكن هذه الممارسات تضيق معنى الحكومة المفتوحة لأنها لا تتعلق فقط بتوافر المعلومات ولكن أيضًا بالتفاعلات بين الحكومة والمواطنين. بعبارة أخرى، الحكومة المفتوحة لا تتعلق فقط بالانفتاح من الناحية المعلوماتية ولكن أيضًا بالانفتاح من الناحية التفاعلية. يجب ربط الممارسات المنفصلة للوصول إلى المعلومات والوصول إلى ساحات صنع القرار بطرق مثمرة⁽⁴⁾.

يتضح من التعريفات السابقة أن معنى مصطلح الحكومة المفتوحة هو في تغير دائم، ويخضع لتأثير ما تريد الحكومات المنفذة أن تحققه، غير أن تحسين المشاركة والشفافية والمساءلة تبقى هي الأهداف الأساسية، بصرف النظر عن التعريف.

1- THE OPEN GOVERNMENT PARTNERSHIP, An Overview for Parliamentarians in the Americas and the Caribbean, ParlAmericas, Ottawa, Canada, November 2017, P2

2 منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، الحكومة المفتوحة: السياق العالمي وآفاق المستقبلية. 2016، ص 1.

3- Open Government: Key Concepts and Benefits, Information and Privacy Commissioner of Ontario, Canada, September 2016, P1.

4- Albert J. Meijer, Deirdre Curtin, Maarten Hillebrandt, "Open government: connecting vision and voice". International Review of Administrative Sciences, 2012, 78(1), P 11 .

2.1- تطور الحكومة المفتوحة.

وفقا للبرنامج الذي تنفذه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي SIGMA ، فإن الحق في الاطلاع على وثائق جهات الإدارة العامة لم يتم الإقرار به كحق أساسي إلا مؤخراً. ومع ذلك، ظلت الشفافية الإدارية تعتبر منذ سنين طويلة إحدى الأفكار الإيجابية في الغرب، على الرغم من أن آثارها لم تكن ملموسة بعد. وفي هذا الصدد، تعد السويد من أقوى الأمثلة الإيجابية التي برزت مبكراً، حيث اعتمد هذا البلد مبدأ إطلاع عموم المواطنين على السجلات الرسمية في عام 1766، وذلك في إطار لائحة تنظيمية معنية بحرية الصحافة. وكذلك اعتمدت فنلندا لائحة مماثلة في عام 1951، وتلتها النرويج والدنمارك في عام 1970. وفي الولايات المتحدة، صدر أول قانون لحرية المعلومات في عام 1966، ثم لحقتها أستراليا وكندا ونيوزيلندا في 1982-1983. بيد أن مبدأ الشفافية جوبه في مقاومة أشد في بريطانيا وبقية بلدان أوروبا، حيث كانت هذه البلدان قد بدأت بإنفاذ المبدأ من خلال قوانين الإجراءات الإدارية. ومع ذلك، تطورت هذه "الشفافية الإجرائية" خال العقدين الأخيرين بفضل التوسع في سن قوانين تختص تحديدًا بحرية المعلومات في مختلف أنحاء العالم⁽¹⁾. وتبعت الولايات المتحدة المثال السويدي فيما بعد، حيث أدرج الحق في حرية التعبير في الدستور مع التعديل الأول في عام 1789. ومع ذلك، كان التركيز على حرية الصحافة بدلاً من اعتبار الوصول إلى المعلومات العامة حق للمواطن. وتم تقديم قانون حرية المعلومات في الولايات المتحدة في عام 1966، واليوم يوجد مثل هذا القانون في جميع الدول الأوروبية تقريباً. وفي الاتحاد الأوروبي، تم اتخاذ خطوات رئيسية نحو الحكومة المفتوحة في التسعينيات. وكانت الخطوة الكبيرة هي ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي في عام 2000؛ الذي يتضمن كلاً من حرية التعبير والحق في الوصول إلى الوثائق، ثم في عام 2001 تم اعتماد أول لائحة بشأن الوصول إلى الوثائق⁽²⁾. منذ ذلك الحين، تم تبني أكثر من قانون بشأن الولوج إلى المعلومات في جميع أنحاء العالم (تاريخ معظم القوانين يعود إلى ما بعد عام 2000).

شهد النصف الثاني من القرن العشرين اعتماد قوانين وممارسات هامة في مجالات حقوق الإنسان، والمشاورات العامة والمسؤولية الاجتماعية وحماية المبلغين، من بين مجالات أخرى. وعرفت الحكومة المفتوحة، في السنوات الأخيرة، انطلاقة جديدة تعزى إلى تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وظهور البيانات المفتوحة وإلى مبادرات مسؤولين سياسيين رفيعي المستوى، مثل الرئيس الأمريكي أوباما.

اعتباراً من عام 2013 كان لدى 56٪ من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إستراتيجية وطنية بشأن البيانات المفتوحة، 42٪ تبنتوا سياسات البيانات المفتوحة في مجالات قليلة فقط من الإدارة العامة، بينما 4٪ فقط من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تفتقر حالياً إلى إستراتيجية حول البيانات المفتوحة⁽³⁾.

ومن الواضح أن بيانات الولايات المتحدة data.gov هي أول مثال ونموذج لبوابة البيانات المفتوحة، التي تم إنشاؤها في عام 2009 ، بعد توجيه أوباما بشأن OG ، كسياسة لزيادة الشفافية، وفي الوقت نفسه، مبادرة لمواجهة الأزمة من

¹ - فرانسيسكو كاردونا، أدلة الحوكمة الرشيدة: الحصول على المعلومات وحدود الشفافية العامة. مركز النزاهة في قطاع الدفاع، أوسلو، يونيو 2016، ص5.

² - Juha Mustonen (Editor), The World's First Freedom of Information Act. Anders Chydenius Foundation, Publications 2, 2006, P56

³ - Giuseppe Reale, "Opportunities and Differences of Open Government Data Policies in Europe", Athens Journal of Social Sciences- Volume 1, Issue 3 , P198.

خلال دعم تنمية الاقتصاد الرقمي. بعد بضعة أشهر فقط من افتتاح موقع data.gov الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية، تم فتح البوابة البريطانية ثم البوابة النيوزيلندية أيضاً. في الواقع، فقط بين عامي 2011/2012 بدأت بقية الدول الأوروبية (القارية والمتوسطة) في تبني بوابات البيانات المفتوحة الوطنية⁽¹⁾.

وبسبب هذا الزخم الجديد ونتيجة له في الوقت نفسه، تم تأسيس الشراكة من أجل الحكومة المفتوحة^(*) Open Government Partnership OGP على نطاق عالمي. وكان الغرض من هذه الشراكة الدولية بين أصحاب المصلحة المتعددين مساعدة الحكومات على العمل على نحو أفضل، وتجديد ثقة الجمهور في المؤسسات العامة؛ وذلك بجعل الحكومات أكثر انفتاحاً وتجاوباً، ومن ثم أكثر شفافية وعرضة للمساءلة.

2- التجارب المقارنة للحكومة المفتوحة: مفهوم واحد وسياقات مختلفة.

يعرض هذا العنصر تجارب ناجحة في الحكومة المفتوحة وتنفيذها في ثلاث دول. وقد اختيرت الحالات الثلاث من دول مختلفة، الأولى حول السويد وهي دولة أوروبية وتحتل مكاناً متقدماً في مؤشرات الحكومات المفتوحة عالمياً، والثانية هي إندونيسيا وهي دولة نامية حققت تقدماً ملحوظاً في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، والثالثة هي تونس والتي جرى اختيارها ممثلة للدول العربية بناءً على عدة اعتبارات أهمها: أنها عضو في شراكة الحكومة المفتوحة، وتوفر البيانات الكافية في الأدبيات أو الاستبيان عن تجربة الحكومة المفتوحة فيها.

1.2- الحكومة المفتوحة في السويد: الانفتاح من أجل الشفافية والمساءلة.

كانت السويد أول دولة في العالم تعترف بالحق في حرية المعلومات. فدستورها لعام 1766 يحتوي على مثل هذا الحق، ومنذ ذلك الحين تتمتع حرية التعبير وحرية المعلومات بحماية دستورية، وهي حماية أقوى من تلك المنصوص عليها في القانون العام. يضمن قانون حرية المعلومات الحالي حقوق المواطنين في الوصول إلى الوثائق العامة والحماية من مصادر الصحفيين. وفقاً للقانون، يجب أن يكون لدى كل مواطن يطلب أي وثيقة عامة الوصول إليه في أسرع وقت ممكن. هناك بعض الاستثناءات المحددة بوضوح لهذه القاعدة، ولكن المبدأ العام هو الانفتاح التام، وجميع الانحرافات منظمة بدقة⁽²⁾. أما القانون الأحدث فهو قانون وصول الجمهور إلى المعلومات والسرية، الذي دخل حيز التنفيذ في 30 يونيو 2009، والذي يحتوي على أحكام مكملية للأحكام الواردة في قانون حرية الصحافة بشأن الحق في الحصول على الوثائق الرسمية، على سبيل المثال الأحكام المتعلقة بالتزام السلطات العامة بتسجيل المستندات الرسمية والطعون ضد قرارات السلطات. كما يحتوي القانون أيضاً على أحكام تتعلق بتطبيق مبدأ وصول الجمهور إلى المعلومات من قبل المؤسسات البلدية وبعض الهيئات الخاصة. ويحتوي على أحكام تتعلق بالسرية، وتنطوي أحكام السرية على كل من سرية المستندات وواجب الحفاظ على السرية. وبالتالي، فإن السرية تنطوي على قيود على حق الجمهور في الحصول على الوثائق الرسمية بموجب قانون حرية الصحافة وعلى حق الموظفين العموميين في حرية التعبير بموجب أداة الحكم⁽³⁾.

¹ -Ibid, P199.

* تم إطلاق هذا البرنامج الذي جمع في الأصل ثماني حكومات، خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2011، باعتباره مبادرة دولية قائمة على المشاركة الطوعية للعديد من الفاعلين، تهدف إلى دعوة السلطات العمومية إلى الالتزام بشكل ملموس تجاه المواطنين بتعزيز الشفافية، وتمكين المواطنين، ومكافحة الفساد وتسخير التكنولوجيات الحديثة لخدمة الحكامة.

² - Lars Nord, Mapping Digital Media: Sweden, COUNTRY REPORT, Open Society Foundation. United Kingdom, 18 August 2011, P59.

³ - Public Access to Information and Secrecy Act. Ministry of Justice, Sweden, Revised edition 2009, P3.

في عام 2011، أصبحت السويد عضواً في شراكة الحكومة المفتوحة. وعند الانضمام إلى شراكة الحكومة المفتوحة، تلزم الدول أيضاً بوضع خطط عمل وطنية. تمتد خطط العمل على ثلاث سنوات وتهدف إلى إظهار المبادرات التي تتخذها حكومات الدول لتحقيق هدف الإعلان. في خطة العمل الجديدة لعام 2019 وما بعده، تتطلع السويد إلى تطوير العمل على البيانات المفتوحة، ومواجهة التحديات الجديدة واغتنام الفرص الجديدة التي تساهم في إدارة حكومية أكثر انفتاحاً وتعاوناً.

وعن مبادرات الحكومة المفتوحة، فكجزء من التزامها بالوصول العام، أطلقت السويد ضمان شفافية المعونة في عام 2010 "المعونة المفتوحة Open Aid". وفقاً للضمان، يُطلب من جميع الجهات الفاعلة العامة التي تم تخصيص أموال لها بموجب التعاون الإنمائي الدولي نشر المعلومات والوثائق ذات الصلة في شكل مفتوح على الإنترنت. يتضمن ذلك شرحاً متى ولمن ولماذا تم توفير الأموال، وما هي النتائج التي تم تحقيقها. من الناحية النظرية، تمكن هذه المعلومات أصحاب المصلحة المعنيين من متابعة سلسلة المساعدة بأكملها من القرارات الشاملة إلى التنفيذ والرصد.

تم إطلاق موقع Openaid الإلكتروني (www.openaid.se) بشكل مشترك في أبريل 2011 من قبل وزارة الخارجية السويدية والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا). يحتوي مركز البيانات openaid.se على العديد من أهداف السياسة: تعزيز الشفافية النشطة، توفير قاعدة معرفية أفضل للتخطيط والتوجيه واتخاذ القرارات بشأن مخصصات المساعدات السويدية وأولويات سياسة المساعدة، زيادة المشاركة في التعاون الإنمائي السويدي، تعزيز الشروط المسبقة للمساءلة الحقيقية، تقييد مساحة الفساد والاستخدام غير الفعال للموارد، وتعزيز التفكير الابتكاري عبر مختلف القطاعات ذات الصلة بالتنمية⁽¹⁾. كما التزمت الحكومة السويدية بإعادة استخدام وثائق الإدارة العامة والبيانات المفتوحة في عام 2016. كان الأرشيف الوطني (Riksarkivet) الوكالة المسؤولة من عام 2016 حتى عام 2019 عندما تم استبداله بوكالة الحكومة الرقمية (DIGG) (Myndigheten för digital förvaltning)⁽²⁾.

2.2- الحكومة المفتوحة في أندونيسيا.

يوفر دستور عام 1945 الأساس القانوني لمبادئ الشفافية والمشاركة بشكل عام. والجدير بالذكر أنه يضمن حقوق المواطنين في الاتصال بحرية والحصول على المعلومات، ويعترف بالحق في تكوين الجمعيات والتجمع والتعبير عن الآراء. حاولت حكومة إندونيسيا تنفيذ تنظيم جديد للقطاع العام. التزمت بتعزيز شفافية حكومتها وانفتاحها، وتشجيع وإنشاء آليات من أجل المشاركة المدنية، وفرض النزاهة المهنية على أعلى مستوى، وتحسين الوصول التكنولوجي من أجل الانفتاح والمساءلة. على المستوى الوطني، قامت الحكومة بإضفاء الطابع الرسمي على الإصلاح من خلال الحكومة المفتوحة في إندونيسيا (OGI). سنت إندونيسيا أيضاً عدداً من القوانين التي تنظم تنفيذ الحكومة المفتوحة، مثل القانون رقم 2008/14 بشأن المعلومات العامة، والقانون رقم 2008/37 بشأن أمين المظالم في جمهورية إندونيسيا، والقانون رقم 2009/25 بشأن الخدمات العامة⁽³⁾.

¹ - Ali Clare, Stefaan Verhulst and Andrew Young, OPEN DATA'S IMPACT: OPENAID IN SWEDEN, January 2016, P5. accessed :25/09/2022. <https://odimpact.org/files/case-study-sweden.pdf>.

² -Koraljka Golub , Arwid Lund , " Why Open Government Data?The Case of a Swedish Municipality", Journal of Data and Information Science. 6(1), January 2021, P121.

³ - Abdul Hadi Ilman , "the effectiveness of open government indonesia (OGI) in improving the quality of the public service", THESIS Submitted to KDI School of Public Policy and Management in partial fulfillment of the requirement for the degree of MASTER OF PUBLIC POLICY, 2014, P2.

ويكفل القانون رقم 14 لسنة 2008 بشأن الإفصاح عن المعلومات العامة حق المواطنين في الحصول على المعلومات ويعزز الشفافية والمساءلة والفعالية والكفاءة. وينص القانون أيضًا على إنشاء مكاتب Pejabat Pengelola Informasi & Dokumentasi (PPID) لتخزين وتوثيق وتقديم المعلومات الحكومية للجمهور⁽¹⁾.

في أواخر عام 2010، كانت المناقشات حول شراكة الحكومة المفتوحة جارية بالفعل في إندونيسيا التي أصبحت من الأعضاء الفاعلين في شراكة الحكومة المفتوحة، على الصعيدين المحلي والدولي. انضمت إندونيسيا إلى شراكة الحكومة المفتوحة منذ عام 2011، وأصبحت واحدة من الدول المؤسسة. إن سبب انضمام إندونيسيا إلى شراكة الحكومة المفتوحة طبقًا لما قاله الرئيس سوسيلو بامبانج يودويونو هو أن الحكومة يجب أن تدعم توسيع إدارة الحكومة من خلال المشاركة العامة والوصول المفتوح لرصد أداء الحكومة الذي يعد جوهر الحكومة المفتوحة⁽²⁾. علاوة على ذلك، فيما يتعلق بالتأزر بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني (CSOs)، فبالنسبة لهذه الأخيرة، كان يُنظر إلى المبادرة على أنها تسريع لجدول الأعمال الوطني في ثلاثة مجالات رئيسية: تنفيذ قانون حرية المعلومات (FOI)، وتحسين الخدمات العامة، وزيادة المشاركة العامة. تنفذ حكومة إندونيسيا بيانات الحكومة المفتوحة (OGD open government data) من خلال تطوير بوابة بيانات (<https://data.go.id>) تحت اسم (SDI) Satu Data Indonesia كجزء من مبادرة حكومية مفتوحة، وهي نقطة انطلاق مهمة لعصر الحكومة الاندونيسية المفتوحة⁽³⁾.

ولدفع تطبيق الحكومة المفتوحة جرى إشراك الحكومات على المستوى المحلي، ولدى الكثير من السلطات المحلية أمثلة يمكن الاستفادة منها كممارسات جيدة، ومثال ذلك أنظمة الحوار العام المباشر في بوجونيجورو Bojonegoro؛ حيث غير الانفتاح الحكومي ثقافة Bojonegoro، فلم تعد معتمدة فقط على "الشكوى"، بل نمت لتتعلم من بعضها البعض لتوفير الأفكار والحلول. بالإضافة إلى ذلك، فإن انفتاح الحكومة، قد حول آلية إيصال تطلعات الناس من خلال التعبئة الجماهيرية (المظاهرات)، بأدوات الحوار العام والنفوذ إلى المعلومات الموجودة في بوجونيجورو⁽⁴⁾.

3.2- الحكومة المفتوحة في تونس.

تقوم تونس بتنفيذ خطوات ايجابية فعلية في اتجاه الحكومة المفتوحة منذ 2011، الأمر الذي يمكن ملاحظته استنادا إلى الدستور-الذي أقر مبدأ دستورية الحق في النفاذ إلى المعلومة في نص الفصل 23 من دستور 2014- وكذا القوانين التي نصت على حق الوصول إلى المعلومات. ولعل أهمها: المرسوم التشريعي عدد 41 المؤرخ في 26 ماي 2011 المتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية للمنشآت العمومية، الذي تم تعديله وتم استكمالته بالمرسوم التشريعي عدد 54 لسنة 2011 المؤرخ في 11 جوان 2011، وبموجبه تم تكريس حق حرية المعلومات. وكذا تعميم 25 في 5 مايو 2012 بشأن الوصول إلى الوثائق الإدارية للهيكل العامة⁽⁵⁾.

¹ - OECD OPEN GOVERNMENT REVIEW , INDONESIA HIGHLIGHTS,2016, P3

² -Achmad Zulfikar, open government partnership in indonesia:accessed: 2/10/2022. <https://bit.ly/3TPFkdo>

³ Amirudin Syarif, Mohamad Aizi bin Salamat , Aida binti Mustapha, Supli Effendy Rahim , " Open Government Data from the Perspective of SMEs: A Case Study in Indonesia", Journal of Computing and Social Informatics (Vol 1 No 1, 2022), P2.

⁴ - Faria Ruhana, Yanuar Kartika Sari and Bintang Rizki Sakinah, "The implementation of open government in Bojonegoro regency, east java province". jurnal ilmu pemerintahan widya praja, Vol. 43, No. 2, Desember 2017, P77.

⁵ -Khaled Sellami, Open Government in Tunisia: ESCWA Capacity building workshop on innovation in the public sector. accessed:15/09/2022. <https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/open-government-tunisia-presentation-en.pdf>

إلا أن الانتقادات التي واجهت هذه القوانين- سيما محدودية مجال التطبيق، نظراً لأنها لم تركز مفهومًا شاملاً للمعلومة كما تم الاعتماد بشكل مُعقد على الإجراءات المتبعة للنفاذ إلى المعلومة، إضافة إلى غياب هيكل مختص لرقابة حسن سير الإجراءات واحترام ذلك الحق- أدت إلى إقرار حق النفاذ إلى المعلومة بمقتضى قانون أساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016، يتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، وهو القانون الذي كرس مفهومًا شاملاً للمعلومة إذ اعتبر القانون أن النفاذ ممكن في جميع الحالات، للمعلومات التي تخزن في شكل إلكتروني، أو في شكل وثيقة مكتوبة، أو في بنك معلومات، وهذا ما يستخلص من عمومية العبارات الواردة في النص، فمهما كان شكل أو وعاء المعلومة يبقى النفاذ إليها ممكنًا حتى ولو تم إيداعها في الأرشيف⁽¹⁾. وتماشيا مع ذلك تم إحداث هيئة النفاذ إلى المعلومة طبقا للفصل 37 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 والتي تمّ انتخاب أعضائها من قبل مجلس نواب الشعب التونسي في 18 جويلية 2017. انعكس توجه الانفتاح هذا بشكل واضح في مبادرة الحكومة التونسية لاعتماد مبادئ الحكومة المفتوحة، حيث تم إنشاء بوابة البيانات المفتوحة "data.gov.tn"، التي تسمح بالتعامل مع المعلومات التي تم جمعها من الهياكل العامة وإتاحة الوصول المفتوح إلى الوثائق العامة.

أما عن الخطة الوطنية للحكومة المفتوحة، فقد انضمت تونس إلى مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة في 14 جانفي 2014 إثر القيام بجولة من الإصلاحات والمبادرات في مجال الشفافية والحكومة بهدف تسهيل مسار الانضمام لهذه المبادرة. وقامت بإعداد وتنفيذ أربع خطط عمل وطنية. امتدت خطة العمل الوطنية الأولى على الفترة ما بين 2014-2016، في حين غطت خطة العمل الوطنية الثانية الفترة 2016-2018، وخطة العمل الثالثة غطت الفترة (2018-2020)، بينما تغطي خطة العمل الرابعة الفترة (2021-2023).

تضمنت خطة العمل الوطنية الأولى لشراكة الحكومة المفتوحة عشرين تعهدا، أما خطة العمل الوطنية الثانية (2016-2018)، والتي احتوت 15 تعهداً، فقد تم وضعها وتنفيذها وفقا لمنهجية قائمة على الاستمرارية والترابط مع الإنجازات السابقة ومع الأخذ بعين الاعتبار تطلعات المواطنين وكذلك الاستئناس بتوصيات تقارير التقييم⁽²⁾. بينما تضمنت خطة العمل الوطنية الثالثة، 13 تعهدا وهدفت إلى العمل على تعزيز حق النفاذ إلى المعلومة ونشر ثقافته⁽³⁾. وسيتمّ العمل من خلال خطة العمل الوطنية الرابعة على دعم ما تمّ تحقيقه من مكاسب في خطط العمل السابقة على غرار تطوير بوابة وطنية للبيانات المفتوحة وبوابات قطاعية للبيانات المفتوحة على غرار بوابة البيانات المفتوحة لوزارة الشؤون الثقافية وبوابة البيانات المفتوحة لوزارة النقل. وقد تمّ تركيز الإطار القانوني والتنظيمي لتسهيل فتح البيانات العمومية، حيث تمّ إصدار الأمر الحكومي عدد 3 لسنة 2021 المؤرخ في 06 جانفي 2021 المتعلق بالبيانات العمومية المفتوحة⁽⁴⁾.

¹ - محمد عمران (محررا)، النفاذ إلى المعلومة مفتاح إلى الديمقراطية: مؤشر الانفتاح في تونس، كثير من الشفافية قليل من النزاهة والوعي. مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، مارس 2022، ص 12.

² - الإدارة الإلكترونية التونسية، وحدة الإدارة الإلكترونية، تقرير تقييم بوابات البيانات المفتوحة، تونس، مارس 2019، ص 4.

³ - الجمهورية التونسية، رئاسة الحكومة، خطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة 2021-2023، تونس، ص 3.

⁴ - المرجع نفسه.

3- التحول نحو الحكومة المفتوحة في الجزائر بين حتمية الخيار وإشكالات التطبيق.

لم يعد التحول نحو الحكومة المفتوحة مجرد خيار للجزائر، بل ضرورة تفرضها مطالبات الداخل وضغوط الخارج بمزيد من الشفافية والمشاركة، ورغم ذلك لم تنخرط الجزائر بعد في مبادرة الشراكة الدولية للحكومة المفتوحة، التي انضمت إليها حتى منتصف 2020 ثمان وسبعين 78 دولة، من بينها ثلاث دول عربية هي الأردن، المغرب وتونس.

1.3- خيار التحول نحو الحكومة المفتوحة في الجزائر.

تمتلك الجزائر كثيرا من المؤهلات والإمكانات التي تسمح لها بتبني هذا التوجه، لكن حتى الآن تبقى الجهود دون ما هو مطلوب. على المستوى القانوني؛ كرس المشرع الجزائري حق النفاذ إلى المعلومة في دستور 2016 في مادته 51 الفقرة الأولى: "الحصول على المعلومات والوثائق والإحصائيات ونقلها مضمونان للمواطن"⁽¹⁾. وهو الأمر الذي أكد عليه تعديل 2020 في المادة 55 الفقرة الأولى: "يتمتع كل مواطن بالحق في الوصول إلى المعلومات والوثائق والإحصائيات، والحصول عليها وتداولها"⁽²⁾.

رغم ذلك لم يترجم هذا الاعتراف الدستوري في شكل قانون خاص بحق في النفاذ إلى المعلومة، الذي يعد لبنة أولى لتعزيز قواعد الشفافية والمشاركة، باعتبارها ركائز الحكومة المفتوحة؛ إذ لا يوجد قانون خاص بحق النفاذ إلى المعلومة.

أما عمليا؛ لم تنجح الجزائر-رغم مساعيها الحثيثة- في تحقيق التحول الرقمي، وفقا لمؤشر الحكومة الالكترونية 2018، الذي رتبها في المركز 130 عالميا⁽³⁾. وهي مرتبة متدنية بالمقارنة مع دول تمتلك إمكانيات أقل لكنها تحتل مراكز أفضل في الترتيب.

كل ما سبق، يعني وجود كثير من الحدود أمام تطبيق الحكومة المفتوحة يجب تجاوزها إذا ما أريد تحقيق التحول الفعلي، إذ يتطلب الانتقال إلى الحكومة المفتوحة إجراء تحول في طرق العمل الحكومي، وبالتالي فهو بحاجة إلى برنامج شامل وطويل الأمد، كما يحتاج إلى توفر الإرادة السياسية لقيادة هذا التحول بالإضافة إلى تعديل في التشريعات والقوانين، وفي الإجراءات الإدارية والتنظيمية والمؤسسية ودعم البنية التكنولوجية على مستوى التراب الوطني برمته. كما تتطلب الحكومة المفتوحة إطاراً تشريعياً ملائماً لتعزيز تطبيقها، وتعتبر القوانين المنظمة ل"حق الوصول إلى المعلومات" عنصراً أساسياً لتطبيق الحكومة المفتوحة⁽⁴⁾.

¹ المادة 51، الدستور الجزائري 2016.

² المادة 55، الدستور الجزائري 2020.

³ United Nations, Department of Economic and Social Affairs, E-Government Survey 2018, gearing e-government to support transformation towards sustainable and resilient societies, New York, P221.

⁴ - نبال إدلي، هل يمكن تطبيق الحكومة المفتوحة في العالم العربي: شوهدي في 2022/9/10 نقلا عن:

2.3- تحديات تطبيق الحكومة المفتوحة في الجزائر.

في حين أن توجه الحكومة المفتوحة قد يتيح فرصاً تستفيد منها الحكومة والشركات والمجتمع معاً، إلا أن ذلك ليس بالأمر اليسير نظراً لما يتضمنه من تدفق واسع ومستمر لمجموعات البيانات والمعلومات والمعارف، الأمر الذي يطرح تحديات جديدة تصاحب مسار تحويل الحكومة نحو الانفتاح. لعل أبرز هذه التحديات⁽¹⁾:

- جَسْرُ الهوة التشريعية.

- الممانعة في فتح باب المشاركة في المعطيات الحكومية.

- ضعف إدراك أهمية المعطيات الموجودة والنظر إليها كـ "أصول".

- نقص الوعي بمزايا فتح المعطيات الحكومية.

- التقصير في توعية المواطنين والعاملين في القطاع العام وكذلك الأطراف الحكومية، بأهمية الحكومة المفتوحة. وعموماً، يمكن تصنيف التحديات التي تواجه تطبيق الحكومة المفتوحة إلى: تحديات مؤسسية وبشرية، تحديات تشريعية وتنظيمية، تحديات تكنولوجية، وتحديات اجتماعية واقتصادية.

أ- التحديات المؤسسية والبشرية:

تتطلب مبادرات الحكومة المفتوحة التزاماً من الحكومة ومكوناتها وأطقمها البشرية، إلى جانب ضرورة توفير تمويل كبير لتطوير وصيانة وتحسين المنتجات والخدمات المقدمة إلى الجمهور. يمكن أن يكون لقيود الموارد البشرية تأثير أيضاً. قد تفتقر بعض المؤسسات إلى موظفين يتمتعون بالخبرة والمعرفة ذات الصلة لتنفيذ الحكومة المفتوحة بسهولة. وقد تحتاج أيضاً إلى تخصيص موارد كافية للتدريب، وكذلك للدعم التشغيلي طوال فترة البرنامج⁽²⁾. من جهة أخرى، من المهم لصناع القرار أن يفهموا أن مبادرة الحكومة المفتوحة لا تخلو من التكاليف. ستعتمد هذه التكاليف على نطاق وتركيز المبادرة؛ ومثلما يمكن استخدام الموارد الحالية، قد يتطلب الأمر استثماراً لتعيين موظفين جدد، أو شراء أو تطوير التكنولوجيا والتطبيقات، أو ترقية البنية التحتية. يمكن أن يساعد وجود هيكل حوكمة فعال والعمليات ذات الصلة في تمكين التحسين المستمر والابتكار، الأمر الذي يقترن بإمكانات التغيير في ثقافة المؤسسات، فالحكومة المفتوحة تمثل نقلة نوعية في قواعد العمل، لذلك من المهم التأكيد على أهمية ثقافة التغيير المطلوبة من أجل إنجاح الحكومة المفتوحة.

ب- التحديات التشريعية والتنظيمية:

من المهم فهم المتطلبات التشريعية والتنظيمية التي تحكم حرية المعلومات وحماية الخصوصية والملكية الفكرية والحقوق والقيود الأخرى المتعلقة بالبيانات والمعلومات. ذلك أن إضفاء الطابع المؤسسي على "الحق في المعرفة" يحتاج إلى إرساء إطار قانوني واف وإجراءات إدارية سليمة، وهما عامان من شأنهما، في حال توفرهما معاً، أن يرسّخا

¹ بنان عباس، تعزيز الحكومة المفتوحة في البلدان العربية، مجلة المعلوماتية: 2022/10/15 نقلا عن:

<https://bit.ly/3ghAqXW>

²- Open Government: Key Implementation Considerations, September 2016, Information and Privacy Commissioner of Ontario, Canada, P5.

ويعزز ثقافة الشفافية أينما كانت تسود ثقافة السرية والتكتم⁽¹⁾. عادة ما يتكون الإطار القانوني من قانون حرية المعلومات باعتباره التشريع الذي يؤسس للترتيبات القانونية الإطارية وينشئ الآليات الإدارية اللازمة كما يتكون من مؤسسات غرضها حماية حرية الحصول على المعلومات، بما يشمل بعض الجهات الرسمية، مثل مفوض المعلومات أو وكالات حكومية أخرى. كما يجب أن يشتمل الإطار القانوني على حماية المبلغين عن المخالفات، وهي مسألة بالغة التعقيد تقتضي سن تشريعات منفصلة ومستقلة⁽²⁾.

وبالتالي لا بد من وضع إطار عمل تشريعي وتنظيمي لدعم التحول نحو الحكومة المفتوحة. ويتضمن هذا الإطار صياغة قانون خاص بالوصول إلى المعلومات إن لم يكن مقراً، كما يتضمن النظر في إعادة تطويع بعض التشريعات النافذة، مثل التشريعات الخاصة بمعالجة وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي وخصوصية المعلومات وكذلك الأمن السبراني. كما وتتطلب الحكومة المفتوحة صياغة تشريعات جديدة مثل التشريعات المتعلقة بالبيانات الحكومية المفتوحة التي توضح ما يمكن الكشف عنه. ولا بد من العمل أيضاً على إصدار اللوائح التنظيمية اللازمة لإنفاذ القوانين والتشريعات والتي تساعد في نشر واستخدام التكنولوجيا اللازمة لتطبيق الحكومة المفتوحة.

ج- التحديات التكنولوجية:

يتمثل جزء رئيسي من تقييم جاهزية الحكومة المفتوحة في تقييم البنية التحتية التكنولوجية، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات (IT) وأنظمة الاتصالات التي تستخدم لجمع البيانات والمعلومات ومعالجتها والاحتفاظ بها ونشرها. قد تواجه مبادرة الحكومة المفتوحة تحديات تكنولوجية مكلفة إذا لم تكن الممارسات الحالية لحفظ السجلات وإدارة المعلومات والنشر مصممة بالفعل للانفتاح. يمكن أن تكون التناقضات في تنسيقات الملفات، أو قابلية التشغيل المحدودة أو المدعومة بين أنظمة تكنولوجيا المعلومات الحالية والقديمة، ونقص الاتصال بالشبكة أو عرض النطاق الترددي غير الكافي، والتكامل غير الكافي بين خيارات النشر وأدوات المشاركة العامة، عقبات كبيرة⁽³⁾.

وثمة متطلبات أخرى تتعلق باتساع طيف التكنولوجيات المتاحة، لأنها تقود إلى مشكلة اتخاذ القرار بخصوص التكنولوجيات والإمكانيات التي ينبغي اعتمادها للوصول إلى تنفيذ الحكومة المفتوحة على الوجه الأمثل. كما لا بد من نشر توافر التكنولوجيات وتوسيع استخدامها لتمكين جميع أفراد المجتمع من المشاركة في الحكومة المفتوحة وتحقيق الشمولية للجميع والمساواة. وبالتالي لا بد من تقليص الفجوة الرقمية من أجل التخفيف من الاستبعاد الاجتماعي وعدم المساواة للفئات المهمشة داخل المجتمع.

د- التحديات الاجتماعية والاقتصادية:

تشمل العقبات الاجتماعية والاقتصادية العديد من العوامل مثل الفجوة الرقمية والثقافة والتعليم والدخل. تشير الفجوة الرقمية إلى الفرق في فرصة بين أولئك الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت وأولئك الذين لا يفعلون ذلك. فأولئك الذين ليس لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت لن يكونوا قادرين على الاستفادة من الخدمات الإلكترونية، سواء بسبب نقص الدخل أو المهارات اللازمة.

¹ - فرانسيسكو كاردونا، أدلة الحكومة الرشيدة، مرجع سابق، ص 8.

² - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

³ - Open Government: Key Implementation Considerations, Op.cit, P6.

أما عن التحديات الثقافية، فتربط بالآثار الثقافية للتقنيات الجديدة؛ حيث تلعب الاختلافات الثقافية وأنماط السلوك الفردي دوراً في قبول واستخدام التكنولوجيا الجديدة. وعموماً يتم تحديد عوامل مختلفة للثقافة: الهيكل الاجتماعي، والتعليم، واللغة، والدين، والفلسفة السياسية والاقتصادية. ويجادل سوارتز Swartz بأن القضايا الثقافية أثرت سلباً على قبول واعتماد الحكومة الإلكترونية⁽¹⁾.

وغالباً ما ترتبط التحديات السوسيوسياسية بإدارة البيانات الضخمة؛ فإذا فشلت الوكالة الحكومية في معالجة الطبيعة الاجتماعية والسياسية لتحديات البيانات الضخمة بشكل كافٍ وفي الوقت المناسب، فسوف يقلل ذلك من مساءلة الحكومة وشرعيتها، ويقوض ثقة المواطنين في الحكومة، ويثبط المشاركة السياسية للمواطنين والتقييمات الإيجابية لأداء الحكومة⁽²⁾.

ما يمكن قوله أخيراً، أن التحديات سألقة الذكر ترتبط بعضها ببعض، وهو ما يعني أن الفشل في إيجاد حلول لأحد هذه التحديات أو الحد من تأثيره يمكن أن يفاقم من آثار تحديات أخرى. لا بدّ إذاً من أخذ جميع التحديات الممكنة في الحسبان عند التخطيط لأي من مبادرات الحكومة المفتوحة، وإدراج تدابير للحدّ من آثارها.

الخاتمة:

يقوم تصور الحكومة المفتوحة على وجود حكومات شفافة، خاضعة للمساءلة، ومتجاوبة على نحو أفضل مما هي عليه الآن، وتكون الغاية النهائية هنا تحسين جودة الحكومة وخدماتها. وعلى ذلك يكون لها دور محدّد تؤديه في مجال بناء وحوكمة المؤسسات العامة.

لقد برهنت التجارب المقارنة للحكومة المفتوحة أثرها الإيجابي في التنمية، ورغم ذلك كانت هناك اختلافات في الممارسات بين حالات الدراسة، والأمر يعود إلى التباين في ثقافة الانفتاح، ومستوى الانفتاح، ومستوى الثقة في فتح البيانات. كما لا ينبغي الاستهانة بتأثير العوامل السياقية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) التي تميز البلدان التي تم تحليلها؛ فهذه المتغيرات مثلما يمكن أن تدعم سياسات فعالة للحكومة المفتوحة يمكنها أيضاً أن تبطل الدافع نحو تنفيذها.

توضح خبرة السويد كيف أن الحكومة المفتوحة باتت تقليدياً لصنع السياسات يشكل بديلاً عن الأساليب التقليدية، يقوم على الشفافية والوصول العام الواسع إلى الوثائق والملفات والسجلات الرسمية التي يُنظر إليها على أنها وسيلة مهمة لمحاسبة صانعي السياسات. في حين تؤكد تجربة إندونيسيا أن الحكومة المفتوحة ليست فقط مجرد مبادرة مبنية على احتياجات الجمهور، إنها جزء لا يتجزأ من مسيرة الإصلاح في البلاد، وتعدّ عاملاً أساسياً للوصول إلى تنمية اقتصادية أفضل، وإلى مجتمع منفتح شامل للجميع. بينما تشير التجربة التونسية إلى تأثير الأوضاع العامة للبلاد على التوجه نحو الحكومة المفتوحة. فرغم أن تونس تعد من التجارب الرائدة عربياً في هذا المجال، إلا أن الظرف السياسي المتعثر عرقل مسار تطبيق برنامج الحكومة المفتوحة، الأمر الذي دفع العديد من الأطراف التونسية إلى انتقاد البرنامج

¹ Alshehri Mohammed, Drew Steve, Implementation of e-Government: Advantages and Challenges. Proceedings of the IASK International Conference E-Activity and Leading Technologies & InterTIC 2010, Griffith UNIVERSITY, P84.

² Akemi Takeoka Chatfield, Christopher G. Reddick, Wisam Haitham Abbood Al-Zubaidi, Capability Challenges in Transforming Government through Open and Big Data: Tales of Two Cities. Thirty Sixth International Conference on Information Systems, Fort Worth 2015, P4. accessed:10/10/2022. <https://core.ac.uk/download/pdf/301367399.pdf>

على اعتبار أنه اكتفى بالإسهام في التعريف ببعض المفاهيم والمصطلحات وتبسيطها وتعميمها على غرار الشفافية والتشاركية والمساءلة، دون أن يؤدي خدمات ملموسة تحسن الوضع داخل الإدارات وفي العلاقات بين المواطن والإدارة. أما عن تحول الجزائر نحو الحكومة المفتوحة، فمن الواضح أن الأمر ينطوي على مراحل متعددة من التطوير، كما أن تنفيذها ليس وظيفة سهلة، لأنه يواجه العديد من التحديات والحواجز التي يجب التعامل معها بعناية فائقة، مع ما يتطلبه ذلك من تحقيق تغييرات في بعض أوجه الثقافة والقيم الراهنة، بغية ضمان تعاون وحوار فعال بين المواطن والحكومة.

وختاما، يمكن الخروج بمجموعة من الاستنتاجات تخص مسار تحول الجزائر نحو الحكومة المفتوحة:

- تحتاج الجزائر لتعزيز وعي أكبر بأهمية وفائدة إصلاحات الحكومة المفتوحة، من أجل تحسين الشفافية والمساءلة وتحقيق إشراك المواطنين في الإدارة العامة.
- لا بد من وضع إطار عمل يوفر الإرشادات اللازمة للحكومة ومكوناتها في تطوير وتنفيذ مبادرة الحكومة المفتوحة.
- ترجمة مفاهيم ومبادئ الحكومة المفتوحة ضمن قوانين قادرة على إحداث التغيير في المجالات المشمولة بها، ولعل البداية تكون بوضع قانون يكفل ممارسة حق النفاذ إلى المعلومة، مع العمل على ضمان تنفيذه.
- يستوجب برنامج الحكومة المفتوحة اعتماد العديد من البرامج التي تصب في خانة تطوير الخدمات العمومية وتحسين جودتها، وترسيخ الشفافية والمساءلة وحق النفاذ إلى المعلومة، ودعم المقاربة التشاركية بين الإدارة والمواطن.
- الاستفادة من التجارب المقارنة في مجال الحكومة المفتوحة واستخلاص الدروس منها، والعمل على دعم التعاون الإقليمي في هذا المجال.
- العمل على الانخراط في شراكة الحكومة المفتوحة (OGP)، باعتبارها منصة دولية لتبادل المعرفة والخبرة، وكجزء من العمل اللازم لرقمنة الحكومة وعمل الإدارة العامة.

قائمة المراجع:

1-- بالعربية:

- القوانين:

- المادة 51، الدستور الجزائري 2016.

- المادة 55، الدستوري الجزائري 2020.

- كتب:

- محمد عمران (محررا)، النفاذ إلى المعلومة مفتاح إلى الديمقراطية: مؤشر الانفتاح في تونس، كثير من الشفافية قليل من النزاهة والوعي. (تونس: مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان)، مارس 2022.
- فرانسيسكو كاردونا، أدلة الحوكمة الرشيدة: الحصول على المعلومات وحدود الشفافية العامة. (أوسلو: مركز النزاهة في قطاع الدفاع)، يونيو 2016.
- تقارير وملتقيات:
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية". في إطار مشروع الإسكوا التطوير المؤسسي لتعزيز تقديم الخدمات الحكومية في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة في غربي آسيا، بيروت، الأمم المتحدة، أبريل 2018.

- كونغرس السلطات المحلية والإقليمية التابع لمجلس أوروبا، "الشفافية والحكومة المفتوحة". مجلس أوروبا، ديسمبر 2018.
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، "الحكومة المفتوحة: السياق العالمي والآفاق المستقبلية". 2016.
- ريم القرناوي، "الحكومة المفتوحة والإدارة المحلية: المبادئ والتطبيقات". ملتقى حول الحكومة المفتوحة، بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 15-15 جوان 2015.
- الجمهورية التونسية، وزارة الوظيفة العمومية و الحوكمة، "تقرير التقييم الذاتي النهائي لخطة العمل الوطنية الأولى لشراكة الحكومة المفتوحة بتونس للفترة 2014-2016"، سبتمبر 2016.
- الإدارة الإلكترونية التونسية، وحدة الإدارة الإلكترونية، "تقرير تقييم بوابات البيانات المفتوحة"، تونس، مارس 2019.
- الجمهورية التونسية، رئاسة الحكومة، "خطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة 2021-2023"، تونس.
- مقالات الانترنت:
- نبال إدلي، هل يمكن تطبيق الحكومة المفتوحة في العالم العربي: شوهدي في 2022/09/10 نقلا عن: <https://bit.ly/3s1NAuR/>
- بنان عباس، تعزيز الحكومة المفتوحة في البلدان العربية، مجلة المعلوماتية: شوهدي في 2022/10/15 نقلا عن: <https://bit.ly/3ghAqXW>

ب- باللغة الأجنبية:

-BOOKS & ARTICALS:

- Karin Gavelin, Simon Burall and Richard Wilson, Open Government: beyond static measures, Involve ,A paper produced by Involve for the OECD, July 2009.
- THE OPEN GOVERNMENT PARTNERSHIP, An Overview for Parliamentarians in the Americas and the Caribbean, ParlAmericas, Ottawa, Canada, November 2017.
- Open Government:Key Concepts and Benefits, Information and Privacy Commissioner of Ontario, Canada, September 2016.
- Albert J. Meijer, Deirdre Curtin, Maarten Hillebrandt, "Open government: connecting vision and voice". International Review of Administrative Sciences,2012, 78(1).
- Juha Mustonen (Editor), The World's First Freedom of Information Act. Anders Chydenius Foundation, Publications 2, 2006.
- Giuseppe Reale, "Opportunities and Differences of Open Government Data Policies in Europe", Athens Journal of Social Sciences- Volume 1, Issue 3 .
- Lars Nord, Mapping Digital Media: Sweden, COUNTRY REPORT, Open Society Foundation. United Kingdom, 18 August 2011.
- Public Access to Information and Secrecy Act. Ministry of Justice, Sweden, Revised edition 2009.
- Alshehri Mohammed, Drew Steve, Implementation of e-Government: Advantages and Challenges. Proceedings of the IASK International Conference E-Activity and Leading Technologies & InterTIC 2010, Griffit UNIVERSITY .

- Koraljka Golub , Arwid Lund , " Why Open Government Data?The Case of a Swedish Municipality", Journal of Data and Information Science. 6(1), January 2021.
- Abdul Hadi Ilman , "the effectiveness of open government indonesia (OGI) in improving the quality of the public service", THESIS Submitted to KDI School of Public Policy and Management in partial fulfillment of the requirement for the degree of MASTER OF PUBLIC POLICY, 2014.
- Amirudin Syarif, Mohamad Aizi bin Salamat , Aida binti Mustapha, Supli Effendy Rahim , " Open Government Data from the Perspective of SMEs: A Case Study in Indonesia", Journal of Computing and Social Informatics .Vol 1 No 1, 2022.
- Faria Ruhana, Yanuar Kartika Sari and Bintang Rizki Sakinah, "The implementation of open government in Bojonegoro regency, east java province". jurnal ilmu pemerintahan widya praja, Vol. 43, No. 2, Desember 2017.
- United Nations, Department of Economic and Social Affairs, E-Government Survey 2018, gearing e-government to support transformation towards sustainable and resilient societies, New York .
- Open Government: Key Implementation Considerations, September 2016, Information and Privacy Commissioner of Ontario, Canada .
- OECD OPEN GOVERNMENT REVIEW – INDONESIA HIGHLIGHTS,2016.

- INTERNET ARTICALS:

- Ali Clare, Stefaan Verhulst and Andrew Young, OPEN DATA'S IMPACT: OPENAID IN SWEDEN, January 2016. accessed:25/09/2022 <https://odimpact.org/files/case-study-sweden.pdf>
- Custom report created on 11th November 2014, Open Government Guide . accessed: 20/10/2022. https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/2019/05/open-gov-guide_summary_all-topics1.pdf
- Khaled Sellami, Open Government in Tunisia: ESCWA Capacity building workshop on innovation in the public sector. accessed: 15/09/2022.
<https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/open-government-tunisia-presentation-en.pdf>
- Akemi Takeoka Chatfield, Christopher G. Reddick, Wisam Haitham Abbood Al-Zubaidi, Capability Challenges in Transforming Government through Open and Big Data :Tales of Two Cities. Thirty Sixth International Conference on Information Systems, Fort Worth 2015. accessed: 10/10/2022 <https://core.ac.uk/download/pdf/301367399.pdf>
- Achmad Zulfikar, open government partnership in indonesia. accessed: 2/10/2022. <https://bit.ly/3TPFkdo>.